



المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة



البند 15 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي

بالي، اندونيسيا، 14–18 مارس/آذار 2011

اتساق السياسات وتكامل عمل هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة
والجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية

منذكرة من الأمانة

- 1 – أكد الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة مرارا على ضرورة إقامة تعاون وثيق بين الهيئة والزراعة متسقة مع توصيات البند 15.
- 2 – وفي المجتمعاتهما الأخيرة، أكدت الهيئة والجهاز الرئاسي على الحاجة إلى توثيق التعاون بينهما بما قد يؤدي تدريجيا إلى تقسيم وظيفي معتمد للمهام والأنشطة بينهما في إطار بنود المعاهدة الدولية. وتعرض ورقة الرؤية هذه الإطار المؤسسي المتعلق بكل الطرفين، وتستعرض التعاون الجاري وتقدم لمحة عامة عن معظم الأنشطة ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتي تتضطلع بها الهيئة والجهاز الرئاسي. وتقدم خيارات وآراء لوضعها في الاعتبار من أجل مواصلة تيسير اتساق السياسات وتكامل العمل بين الطرفين. وقد يرغب الجهاز الرئاسي في أن يوصى بالخطوات المشتركة التي قد يروق للطرفين النظر فيها لمواصلة تعزيز التعاون.

لداعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المجتمعات المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

<http://www.planttreaty.org>.

قائمة المحتويات

الفقرات		
5–1	المقدمة	أولاً-
18–6	الهيكل المؤسسى	ثانياً-
20–19	استعراض التعاون الجاري	ثالثاً-
34–21	المهام والأنشطة الحالية للهيئة في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	رابعاً-
44–35	المهام والأنشطة الحالية للجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية	خامساً-
49–45	خيارات لتسهيل اتساق السياسات والتكامل	سادساً-
57–50	اعتبارات أولية فيما يتعلق بنقل المهام والأنشطة	سابعاً-
58	التوجيهات المطلوبة	ثامناً-

أولاً - المقدمة

1 - أكد الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (الجهاز الرئاسي) وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة) مارا على الحاجة إلى توثيق التعاون بينهما.

2 - فقد شجع الجهاز الرئاسي، في دورته الثالثة، على إقامة تعاون وثيق بين الهيئة والجهاز الرئاسي.

"يمكن أن يؤدي تدريجيا إلى تقسيم وظيفي متفق عليه للمهام والأنشطة فيما بين الهيئة والجهاز الرئاسي في نطاق شروط المعاهدة".¹

وفي الدورة العادية الثانية عشرة للهيئة،

"أكّدت الهيئة على الحاجة إلى توثيق التعاون بين الهيئة والجهاز الرئاسي بما قد يؤدي تدريجيا إلى تقسيم وظيفي معتمد للمهام والأنشطة بينهما في إطار بنود المعاهدة الدولية، وطلبت إلى أمانتي الهيئة والمعاهدة الدولية العمل بصورة مشتركة لإعداد ورقة رؤية تهدف إلى تيسير اتساق السياسات وتكاملها بين الطرفين لتنظر فيها الهيئة في دورتها العادية الثالثة عشرة، والجهاز الرئاسي في دورته الرابعة. ومن الواجب أن تعرّض هذه الورقة خيارات مختلفة، بما في ذلك نقل أنشطة الموارد الوراثية النباتية من الهيئة إلى المعاهدة الدولية مع إيصال الحسنات والسيئات. وسوف تجري مراجعة مسودة ورقة الرؤية من قبل الاجتماع المشترك لمكتب الهيئة ومكتب الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية".²

3 - ومن المتوقع أيضاً أن تجري الهيئة استعراضاً لصلاحية عناصر النظام العالمي للموارد الوراثية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وكذلك التعاون بين الهيئة والجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية في إطار برنامج العمل المتعدد السنوات الخاص بالهيئة.³

4 - وقد أعدت هذه الوثيقة بصورة مشتركة من جانب الأمانتين، وكان مكتب الجهاز الرئاسي ومكتب الهيئة قد استعرضوا مسودة سابقة لورقة الرؤية في اجتماعهما المشترك يوم 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2010. وتعرض الوثيقة الإطار المؤسسي الذي سيعمل من خلاله كل من الهيئة والجهاز الرئاسي، وتستعرض التعاون بين الطرفين منذ عام 2006. ثم تقدم لمحة عامة عن الأنشطة الوثيقة الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتقدم آراء قد ترغب الهيئة والجهاز الرئاسي في وضعها في الاعتبار عند النظر في تقسيم المهام والأنشطة بين الهيئة والجهاز الرئاسي في إطار بنود

.3 IT/GB-3/09/Report, Appendix A.7¹

.92 CGRFA-12/09/Report²

.12 CGRFA-12/09/Report, Appendix G³

المعاهدة الدولية. ولا تتناول الوثيقة مسألة آليات المعلومات العالمية التي طورتها منظمة الأغذية والزراعة لتبسيير ورصد تنفيذ خطة العمل العالمية؛ وسيجري تناول نظم المعلومات هذه في ورقة رؤية منفصلة، طلب الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة من الأمانة إعدادها لتقديمها إلى الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي.⁴

5 - وفي حين قد تساعد أمانة الجهاز الرئاسي والهيئة في إعداد برامج وسياسات وأنشطة متسقة ومتكاملة لكل من الطرفين، إلا أن المسؤولية النهائية عن اتساق السياسات وتكامل برامج عمل الهيئة والجهاز الرئاسي، وسياساتهما وأنشطتهما، تقع بطبيعة الحال على الطرفين وعلى أعضائهما. ولذلك فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تيسير مناقشة الهيئة والجهاز الرئاسي لتعاونهما في المستقبل وتقسيم المهام من أجل زيادة كفاءة تعاونهما، وإيجاد أوجه تآزر جديدة وتفادي الإزدواجية في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وستنظر الهيئة أيضاً في دورتها العادية الثالثة عشرة (22-18 يوليو/تموز 2011) في هذه الوثيقة مع التعليقات والمقترنات الواردة من الجهاز الرئاسي.

ثانياً – الهيكل المؤسسي

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

6 - تعد الهيئة جهازاً حكومياً دولياً أنشأه مؤتمر المنظمة في عام 1983. وحتى نوفمبر/تشرين الثاني 2009، كان هناك 172 بلداً إلى جانب الاتحاد الأوروبي من بين أعضاء الهيئة. وتتمثل الهيئة المنتدى الدائم الوحيد للحكومات من أجل مناقشة المسائل المتصلة بالتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والتفاوض بشأنها على وجه الخصوص، بما في ذلك جميع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من نباتات، وحيوانات، وغابات، وأحياء مائية، وكائنات دقيقة، ولافقارات. وتسعى الهيئة إلى وقف فقدان الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وضمان الأمن الغذائي والت التنمية المستدامة عن طريق تعزيز الصون والاستخدام المستدام للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك تبادل المنافع الناشئة عن استخدامها وتقاسمها على نحو عادل ومتكافئ.

7 - وتقوم الهيئة، من خلال دورها التنسيقي، بتوجيه ورصد سياسات وبرامج وأنشطة المنظمة المتعلقة بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما في ذلك المسائل القطاعية والمسائل المشتركة بين القطاعات على حد سواء. كما أنها تبقى المسائل ذات الصلة في منتديات أخرى قيد الاستعراض المستمر.

8 - وتشرف الهيئة على إعداد تقييمات عالمية عن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتحديث وتنفيذ خطة العمل العالمية. وتوجه الهيئة تطوير نظم المعلومات العالمية ذات الصلة دعماً لهذا الدور. وقد أنشأت الهيئة ثلاثة جماعات عمل فنية حكومية دولية لدعمها في عملها في مجال الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحرجية.

⁴ IT/GB-4/11/19، ورقة رؤية عن إنشاء النظام العالمي للمعلومات في سياق المادة 17 من المعاهدة الدولية.

9 - وعن طريق تيسير تنفيذ خطة العمل العالمية، تدعم الهيئة وضع سياسات وبرامج وطنية وإقليمية عن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

10 - وتنتفاوض الهيئة أيضاً بشأن صكوك دولية أخرى تتناول صون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. وقد تفاوضت الهيئة بشأن المعاهدة الدولية التي تعد الآن الاتفاق الدولي الوحيد الملزم قانوناً والمطبق بالكامل بشأن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها.

11 - والهيئة، بوصفها جهازاً دستورياً أنشئ بموجب المادة 6-1 من دستور المنظمة، تعد مسؤولة أمام المدير العام الذي يقدم إلى المؤتمر من خلال المجلس أي توصيات تعتمدها الهيئة وتكون لها مترتبات من حيث السياسات أو تؤثر على برنامج المنظمة أو ماليتها. ولهذا تقوم الهيئة بإبلاغ التوصيات الرئيسية التي تعتمدها وكذلك الاتفاقيات التي تتفاوض بشأنها المؤتمر المنظمة الذي يقرها عادة أو تعتمدها رسمياً كما في حالة المعاهدة الدولية. ومؤتمر المنظمة هو الجهاز الرئاسي الأعلى للمنظمة.

12 - وطبقاً للمادة 3-17 من المعاهدة الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، تتعاون الأطراف المتعاقدة مع الهيئة في إجراء عمليات إعادة تقييم دورية لحالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم لتسهيل تحديث خطة العمل العالمية المتتابعة لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام (خطة العمل العالمية) والتي نصت عليها المعاهدة الدولية في مادتها 14. وطبقاً للمادة 14، فإن الأطراف المتعاقدة، اعترافاً بأهمية خطة العمل العالمية بالنسبة للمعاهدة الدولية، تعمل على تدعيم تنفيذها الفعال، بما في ذلك من خلال خطط العمل القطرية، وبحسب ما هو ملائم من خلال التعاون الدولي لتوفير إطار متسق، ضمن جملة أمور أخرى، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات، مع مراعاة أحكام المادة 13 من المعاهدة الدولية.

الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

13 - اعتمد مؤتمر المنظمة المعاهدة الدولية بموجب المادة 14 من دستور المنظمة في عام 2001 وبدأ نفاذها في عام 2004. وتضم المعاهدة حالياً 127 طرفاً متعاقداً.

14 - وتشمل أهداف المعاهدة الدولية صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام واقتسام المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومتكافئ، بما يتتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. ويقوم الجهاز الرئاسي بتدعم التفاصيل الكاملة للمعاهدة الدولية، مع مراعاة أهدافها. وتتضمن المادة 3-19 من المعاهدة الدولية قائمة غير حصرية بالوظائف المحددة للجهاز الرئاسي. والجهاز الرئاسي هو أعلى سلطة في المعاهدة الدولية. فهو يعتمد ميزانية المعاهدة الدولية ويبت في تعديلات المعاهدة الدولية بتوافق الآراء.

وطبقاً للمادة 19-9، ينبغي أن تعقد دورات الجهاز الرئاسي، بقدر الإمكان، بعد الدورات العادية لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

15 - ومن خلال المعاهدة الدولية، وافقت الأطراف المتعاقدة على إنشاء نظام متعدد الأطراف يتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية لتبسيير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومتكافئ، وعلى أساس التكامل والدعم المتبادل. ويتناول النظام المتعدد الأطراف حالياً الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لعدد 64 محصولاً من أهم المحاصيل التي تمثل 80% في المائة من الاستهلاك البشري، والمدرجة في الملحق 1 للمعاهدة الدولية. وقد وضع الملحق الأول طبقاً لمعايير الأمن الغذائي والتكافل.⁵

16 - واعتمد الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية أيضاً استراتيجية تمويل لتحسين توافق، وشفافية، وكفاءة، وفعالية الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة في إطار المعاهدة. وطبقاً لاستراتيجية التمويل، ستكون الأولويات المبدئية هي مجالات النشاط ذات الأولوية لخطة العمل العالمية المتتابعة، لمواصلة تطويرها من جانب الجهاز الرئاسي⁶. وكجزء من الاستراتيجية، تم إنشاء صندوق تقاسم المنافع تستطيع المنظمات الكائنة لدى الأطراف المتعاقدة المؤهلة التقدم إليه بمقترنات مشاريع للحصول على منح لمجالات تركيز موضوعية متفقة عليها. وتشمل هذه المنظمات المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك بنوك الجينات، ومؤسسات البحث، ومؤسسات المزارعين، والمنظمات الإقليمية والدولية.

الموارد الوراثية كجزء من الإطار العالمي

17 - تشكل المعاهدة الدولية والهيئة جزءاً من إطار عالمي أوسع للمؤسسات والهيئات التي تهدف إلى صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامه على نحو عادل ومتكافئ. وتقوم اتفاقية التنوع البيولوجي، بوصفها صكاً إطارياً، بدور رئيسي بلا شك في صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامه على نحو عادل ومتكافئ. وهناك مؤسسات أخرى، مثل الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، والجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية تقدم مساهمات هامة لتحقيق الهدف المشترك لصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لأغراض الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وكذلك كوسيلة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

18 - وهناك هيئات حكومية دولية ومؤسسات أخرى وثيقة الصلة بالهيئة والمعاهدة الدولية. فالأجهزة الرئيسية للمنظمة، مثل مؤتمر المنظمة والمجلس، تقرر سياسات المنظمة، وتناقش وتعتمد برنامج العمل والميزانية، وتتقدم بتصانيم للدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وتعد المقررات والسياسات الناشئة عن أجهزة السياسات مثل لجنة الأمن

⁵ المادة 11-1 من المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

⁶ IT/GB-1/06/Report، المرفق وو، الفقرة 4

الغذائي أو مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وثيقة الصلة أيضا، نظرا لأن الموارد الوراثية تعد أساسية لمواجهة تحديات التنمية العالمية مثل الأمن الغذائي وتغيير المناخ. ولدى آليات التمويل المتعددة الأطراف تفويضات وبرامج تتعلق بالمعاهدة الدولية والهيئة (مرفق البيئة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والصندوق العالمي للتكيف...). وكما أن اتساق السياسات وتكامل عمل الهيئة والجهاز الرئاسي من الأمور الأساسية، فإن من الأمور المهمة أيضا استمرار تعاون الطرفين مع جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة لضمان الاتساق والتكميل على نطاق الإطار العالمي للصكوك والمؤسسات.

ثالثا - استعراض التعاون الجاري

19 - لدى الجهاز الرئاسي والهيئة تاريخ طويل وناجح بدرجة عالية في مجال التعاون والتنسيق بين أنشطتهما، بما في ذلك على مستوى أمانتيهما :

- اعتمد الجهاز الرئاسي والهيئة بيان نوايا مشتركا للتعاون بين الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وهذا البيان يوفر التوجيه بشأن التعاون بين الطرفين وكذلك بين أمانتيهما. ويرد بيان نوايا التعاون المشترك في الوثيقة .CGRFA/GB-IT/JBM-2/10/Inf. 2
- يعتبر الطرفان التعاون بندا دائما على جداول أعمال دوراتهما العادية.
- يعقد مكتب كل من الجهاز الرئاسي والهيئة اجتماعات مشتركة بصورة منتظمة وينسقان الأمور ذات المصلحة المشتركة، مثل تحديث خطة العمل العالمية واستعراض معايير بنوك الجينات.
- تنسيق أمانة الجهاز الرئاسي والهيئة عملهما، وتعقدان اجتماعات تنسيق منتظمة، وتنسقان مشاركتهما في المنتديات، وتدعم كل منهما الأخرى، بما في ذلك في الأعمال التحضيرية للجمعيات الحكومية الدولية وتيسير هذه الاجتماعات.
- انضمت أمانة الجهاز الرئاسي والهيئة إلى برنامج إنتاج النباتات وحمايتها التابع لمنظمة الأغذية والزراعة لتنسيق وتنظيم مشاورات إقليمية عن تحديث خطة العمل العالمية مما أتاح أيضا معلومات ذات صلة عن تنفيذ المعاهدة الدولية.

20 - وقد ساعد التعاون بين الهيئة والجهاز الرئاسي على تيسير تحقيق سلسلة من المعايير الهامة للعمل الحكومي الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. فقد وجهت الهيئة، بما في ذلك من خلال مكتبيها وجماعة العمل الفنية الحكومية الدولية التابعة لها والمعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، إعداد التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم (التقرير الثاني)، وتقديم المنظمة حاليا، بناء على طلب الهيئة وبتوجيه منها، بتحديث خطة العمل العالمية استجابة لنتائج التقرير الثاني واسترشادا به. وستكون لدى الجهاز الرئاسي في هذه الدورة فرصة للتعليق على المسودة المحدثة لخطة العمل العالمية والتي ستقدم بعد ذلك، مع

التعليقات الواردة من الجهاز الرئاسي ، إلى جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية التابعة للهيئة والمعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ، وإلى الدورة الثالثة عشرة للهيئة.

رابعا - المهام والأنشطة الحالية للهيئة في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

21 - تشمل أنشطة الهيئة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة: الأنشطة التي تنص المعاهدة الدولية على التعاون بشأنها مع الهيئة؛ وأنشطة التي تقرر الهيئة أو قد تقرر النظر فيها، بما في ذلك عن طريق اعتماد برنامج العمل المتعدد السنوات والخطة الاستراتيجية للفترة 2010-2017 لتنفيذها، أو بناء على طلب الطرفين، بما في ذلك الجهاز الرئاسي ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛ والمسائل المشتركة بين القطاعات والتي قد تشمل غالباً الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، دون أن تقتصر عليها.

حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم

22 - أصدرت المنظمة في عام 1996 التقرير عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم الذي أعد عن طريق عملية تشاركية قطرية بتوجيه من هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. وتشير المعاهدة الدولية، التي اعتمدت بعد ذلك بخمس سنوات، في مادتها 17-3 إلى حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، وتنص على أن "تعاون الأطراف المتعاقدة، مع هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لدى منظمة الأغذية والزراعة، في إجراء عمليات إعادة تقييم دورية لحالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم لتسهيل تحديث خطة العمل العالمية المتتابعة المنصوص عليها في المادة 14". وبناء على ذلك، استهلت الهيئة ووجهت إعداد التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم الذي أطلقه المدير العام المنظمة الأغذية والزراعة في أكتوبر/تشرين الأول 2010.

خطة العمل العالمية

23 - تعترف المادة 14 من المعاهدة الدولية بأهمية خطط العمل العالمية المتتابعة بالنسبة لهذه المعاهدة، وبأنه ينبغي أن "تعمل الأطراف المتعاقدة على تدعيم تنفيذها الفعال، بما في ذلك من خلال خطط العمل القطرية، وبحسب ما هو ملائم من خلال التعاون الدولي لتوفير إطار متسق، ضمن جملة أمور أخرى، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات" مع مراعاة أحكام النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة. وفي الوقت نفسه، تنص المادة 17-3 من المعاهدة الدولية على أن "تعاون الأطراف المتعاقدة، مع هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لدى منظمة الأغذية والزراعة، في إجراء عمليات إعادة تقييم دورية لحالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم لتسهيل تحديث خطة العمل العالمية المتتابعة المنصوص عليها في المادة 14".

تنفيذ خطة العمل العالمية

24 - ترصد الهيئة أيضاً التقدم في تنفيذ خطة العمل العالمية عن طريق مجموعة مؤشرات متفق عليها ونهج تشاركي قطري. ولدعم جهود أعضائها لتنفيذ خطة العمل العالمية، أنشأت الهيئة في عام 2007 "آلية تيسير" تحدد فرص التمويل لكل من مجالات النشاط العشرين ذات الأولوية في خطة العمل العالمية.⁷

تحديث خطة العمل العالمية

25 - بادرت الهيئة في دورتها العادية الثانية عشرة بمطالبة المنظمة بإعداد خطة عمل عالمية محدثة تستند في المقام الأول إلى التقرير الثاني، ولاسيما الثغرات والاحتياجات المحددة، مع مراعاة المساهمات الأخرى من الحكومات، وكذلك المدخلات الواردة من الاجتماعات والمشاورات الإقليمية. وطلبت الهيئة أيضاً من أمينها أن ينسق مع أمين المعاهدة الدولية في عملية التحديث، لضمان وضع مسائل معينة ذات صلة بالمعاهدة الدولية في الاعتبار. وطلبت من أمينها أن ينظم مع أمين المعاهدة الدولية اجتماعاً مشتركاً لمكتب الهيئة والمعاهدة الدولية لاستعراض المسودة الأولى لخطة العمل العالمية المحدثة، قبل دورتها العادية الثالثة عشرة. وطلبت الهيئة أيضاً من جماعة العمل التابعة لها والمعنية بالموارد الوراثية النباتية استعراض مسودة التحديث لخطة العمل العالمية في دورتها الخامسة.

معايير بنوك الجينات

26 - تشير المادة 15-1-د من المعاهدة الدولية إلى "معايير الدولية لبنوك الجينات"، على النحو الذي وافقت عليه هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة." ودعا الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة الهيئة لبدء وتنسيق عملية تنقيح معايير بنوك الجينات، بالتعاون مع المعاهد المختصة، بما في ذلك مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، على أن تضع في اعتبارها العمل الجاري والمبادرات ذات الصلة.⁸ واستجابة لهذه الدعوة، وافقت الهيئة في دورتها العادية الثانية عشرة على الحاجة إلى تنقيح معايير بنوك الجينات وطلبت من المنظمة، بالتعاون مع المعاهدة الدولية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة، إجراء هذا الاستعراض كي تنظر فيه جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية التابعة للهيئة والمعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في دورتها الخامسة.

استعراض سياسات وبرامج وأنشطة منظمة الأغذية والزراعة في مجال الموارد الوراثية النباتية

27 - تعد الهيئة، بموجب نظامها الداخلي الذي اعتمدته مجلس منظمة الأغذية والزراعة، مكلفة بإبقاء جميع المسائل المتعلقة بسياسات المنظمة وبرامجها وأنشطتها في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد الاستعراض المستمر، بما في ذلك صيانتها واستخدامها المستدام وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها على نحو عادل ومتكافئ، وإسداء المشورة للمديرين العام وللمجلس، وللجانه الفنية حسب الاقتضاء، بما في ذلك على وجه الخصوص لجنة الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، في مثل هذه الأمور، ولهذا، تقدم الإدارات الفنية للمنظمة تقارير إلى كل دورة من دورات الهيئة عن سياساتها، وبرامجها، وأنشطتها، بما في ذلك في مجال الموارد الوراثية النباتية، وصيانتها واستخدامها المستدام وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها على نحو عادل ومتكافئ.

مدونة السلوك الدوليّة بشأن جمع المادة الوراثية النباتية ونقلها

28 - تعد الهيئة، طبقاً للمادة 16-1 من مدونة السلوك الدوليّة بشأن جمع المادة الوراثية النباتية ونقلها (مدونة السلوك) التي اعتمدتها مؤتمر المنظمة في عام 1993، مكلفة أيضاً باستعراض صلاحية وفعالية مدونة السلوك. وتختص مدونة السلوك أيضاً على أنه قد يكون من المستصوب في وقت مناسب وضع إجراءات لرصد وتقييم التقييد بالمبادئ المنصوص عليها في المدونة، تحت رعاية الهيئة.

الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها

29 - اضطاعت الهيئة بعمل هام فيما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها وتبدى اهتماماً خاصاً بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بشكل عام وتقاسم منافعها، وهي مسألة رئيسية في التصدي للأمن الغذائي والحد من الفقر. وفي عام 2009، وافقت الهيئة على قرار بشأن السياسات والترتيبات الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها، والتي شكلت بعد ذلك الأساس للقرار 18/2009 الذي اعتمدته مؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين.⁹

30 - ومع تنفيذ ولايتها بالكامل، قد ترغب الهيئة في بحث الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها بشكل عام من أجل المساهمة في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا) الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أثناء دورته العاشرة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

31 - ويعترف بروتوكول ناغويا "بتكمال جميع البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة وكذلك طبيعتها الخاصة وأهميتها بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي على نطاق العالم والتنمية المستدامة للزراعة في سياق التخفيف من وطأة الفقر وتغير المناخ، والاعتراف بالدور الأساسي للمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد".

32 - وباعتاد بروتوكول ناغويا، قد يصبح عمل الهيئة بالنسبة للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها أكثر أهمية نظراً لأنه سيتعين على كل طرف، طبقاً للبروتوكول، عند وضع وتنفيذ تشريعاته أو لوائحه الخاصة بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، النظر في أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص بتحقيق الأمن الغذائي.

33 - وقد أضفت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والهيئة الطابع الرسمي على تعاونهما من خلال خطة عمل مشتركة وقعت في أكتوبر/تشرين الأول 2009. وقد طلبت الهيئة إلى أمانتها في الدورة العادية الثانية عشرة أن يكون الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها مجالاً من مجالات التركيز في خطة العمل المشتركة في المرحلة المقبلة.¹⁰ واستجابة لذلك، طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أمينه التنفيذي في اجتماعه العاشر الأخير دعوة منظمة الأغذية والزراعة وهيئتها للعمل معاً في طائفة كاملة من المسائل، من بينها الجوانب ذات الصلة بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها، والمحاصيل المستغلة غير المستخدمة بالقدر الكافي، وأنواع البرية ذات القرابة من النباتات المزروعة ومصادر الأغذية المحتملة الأخرى.

المسائل الأخرى المشتركة بين القطاعات

34 - يسرد برنامج عمل الهيئة المتعدد السنوات طائفة كاملة من المسائل المشتركة بين القطاعات والمتعلقة بمختلف أنواع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. ومن بين هذه المسائل مسألة تغيير المناخ والموارد الوراثية، والأهداف والمؤشرات، وتطبيق وإدماج التكنولوجيا الحيوية في استخدام وتبادل الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وتطبيع نهج النظام الأيكولوجي ليلاائم الأوضاع المحلية.¹¹ وتعد جميع هذه القضايا المشتركة بين القطاعات وثيقة الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

.97، الفقرة 10، CGRFA-12/09/Report

.37-28، الفقرات 11، الم��ق زـاي، CGRFA-12/09/Report

خامسا - المهام والأنشطة الحالية للجهاز الرئاسي لمعاهدة الوراثة الدولية

35 - تغطي المعاهدة الدولية جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وقد ركز الجهاز الرئاسي مرحلة البدء على تشغيل النظم الأساسية لمعاهدة الدولية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها. ومنذ دورته الأولى في عام 2006، أنشأ عدداً من الآليات لضمان تشغيل النظام المتعدد الأطراف وصندوق اقتسام المنافع التابع لاستراتيجية التمويل، واعتباراً من دورته الرابعة، سيكون الجهاز الرئاسي في وضع يسمح له بالمضي في التنفيذ الكامل للأحكام الأخرى لمعاهدة الدولية.

الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها

36 - بدأ الآن التشغيل الكامل للنظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها التابع لمعاهدة الدولية. ويضم مستودع الجينات الآن أكثر من 1.3 مليون مجموعة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبعد أكبر مستودع في العالم لجينات الموارد الوراثية الزراعية. وتقوم الأطراف المتعاقدة في المعاهدة الدولية بتنفيذ برنامج الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها عن طريق التشغيل اليومي للنظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك الاستخدام الروتيني من جانب المقدمين والمستخدمين لاتفاق الموحد لنقل المواد الذي اعتمدته الجهاز الرئاسي لعمليات نقل المواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

37 - وأنشأ الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة الجماعة التقنية المخصصة المعنية بالنظام المتعدد الأطراف والاتفاق الموحد لنقل المواد. وتبادر اللجنة عملها بشأن جملة أمور من بينها الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وستعرض نتائج اجتماعات اللجنة على الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي للنظر فيها.

38 - وهناك قضايا أخرى جديرة باللحظة في سياق الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها، بما في ذلك في إطار بروتوكول ناغويا. وباعتماد هذا البروتوكول، يصبح الإطار القانوني لمعاهدة وعمل الجهاز الرئاسي فيما يتعلق بالحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها أكثر أهمية، بما في ذلك مواصلة وضع متطلبات التشريعات أو اللوائح الوطنية. وتعد المعاهدة متوافقة مع اتفاقية التنوع البيولوجي، وتتكلف أمنيتها بالتعاون على وجه الخصوص مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. ويعترف مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن اعتماد بروتوكول ناغويا بمعاهدة الدولية باعتبارها أحد العناصر الأربع للنظام الدولي. وقد وقعت أمانة المعاهدة الدولية واتفاقية التنوع البيولوجي مؤخراً مذكرة تعاون تعهد فيها الطرفان بالتعاون في بناء القدرات في مجال الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واقتسام منافعها.

39 - وإذا يضع الجهاز الرئاسي في اعتباره التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها التابع للمعاهدة الدولية، فإنه قد يرغب في بحث مواصلة العمل في مجال الحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها، عن طريق تنسيق عمله مع الهيئة، وخاصة لضمان مراعاة الطبيعة الخاصة للتنوع البيولوجي الزراعي، وسماته المميزة، والمشاكل التي تتطلب حلولاً محددة عند وضع وتنفيذ التشريع الوطني للحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها والذي ينطبق على المحاصيل غير المدرجة في الملحق 1 من المعاهدة الدولية أو على أغراض أخرى بخلاف الاستخدام والصون من أجل البحوث، والتربية، والتدريب بالنسبة للأغذية والزراعة. وقد يرغب الجهاز الرئاسي والهيئة في تنسيق عملهما في هذا السياق.

استراتيجية التمويل

40 - وضع الجهاز الرئاسي السياسات والإجراءات الالزامية لتشغيل صندوق اقتسام المنافع التابع للمعاهدة الدولية، بما في ذلك خطة استراتيجية لتنفيذها. ويجري الآن تنفيذ أول دورتين لصندوق اقتسام المنافع. ووضع الجهاز الرئاسي أيضاً شروطه الخاصة بالمعلومات والإبلاغ في إطار استراتيجيات التمويل الخاصة بالمعاهدة الدولية، من أجل تيسير رصد تنفيذها. وبعد الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل عنصراً أساسياً في استراتيجية التمويل.

خطة العمل العالمية

41 - تعد خطة العمل العالمية، كما ذكر من قبل، "عنصراً داعماً" للمعاهدة الدولية. ومن بين العناصر الداعمة الأخرى: مجموعات الموارد الوراثية النباتية خارج موقعها الطبيعية في حوزة المراكز التابعة للجامعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة (المادة 15)، والشبكة الدولية للموارد الوراثية النباتية (المادة 16)، والنظام العالمي للمعلومات عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المادة 17). وقد أشار الجهاز الرئاسي في دورته الثالثة إلى ضرورة ضمان قيام تعاون وثيق بين الهيئة والجهاز الرئاسي فيما يتعلق بخطة العمل العالمية، ودعا الهيئة، عند تنفيذ خطة العمل العالمية، أن تضع في اعتبارها القضايا المحددة المتعلقة بالمعاهدة وأن تعبر عن أحكام المعاهدة بصورة وافية في خطة العمل العالمية. ودعا الأطراف المتعاقدة أيضاً إلى المشاركة بنجاح في هذه العملية.

النظام العالمي للمعلومات عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

42 - سيقوم الجهاز الرئاسي في دورته الرابعة باستعراض ورقة رؤية للاستفادة بنظم المعلومات القائمة وتحديد عملية لوضع نظام المعلومات العالمي المشار إليه في المادة 17 من المعاهدة الدولية، لتسهيل تبادل المعلومات، استناداً إلى النظم القائمة، بشأن القضايا العلمية والتقنية والبيئية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وكما أشير من قبل،

فإن هذا الموضوع ستتناوله ورقة رؤية منفصلة كان الجهاز الرئاسي قد طلب إلى أمانته في دورته الثالثة إعدادها لعرضها على الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي.¹²

القضايا الأخرى

43 - نظرت اللجنة الاستشارية الفنية المخصصة المعنية بالاتفاق الموحد لنقل المواد والنظام المتعدد الأطراف مؤخراً في أحكام مدونة السلوك التي تتناول الجوانب الفنية لجمع المواد الموجودة في ظروف الواقع الطبيعية، كمعايير محتملة لتنفيذ المادة 12-3(ج) من المعاهدة الدولية.

44 - ولم يضطلع الجهاز الرئاسي حتى الآن بالتنفيذ الشامل للأحكام الأخرى لالمعاهدة حتى يتسعى تشغيل المعاهدة بالكامل، بما في ذلك المادتان 5 و6 بشأن صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية (الجزء الخامس من المعاهدة الدولية).

سادسا - خيارات لتسهيل اتساق السياسات والتكميل

45 - استجابة لطلب الهيئة، يحدد هذا القسم خيارات لتسهيل اتساق السياسات وتكميل عمل الهيئة والجهاز الرئاسي، بما في ذلك أنشطة نقل الموارد الوراثية النباتية من الهيئة إلى المعاهدة الدولية. وليس الغرض من الخيارات المقدمة أن تكون حصرية ولكنها تقدم لتشجيع النقاش وتسخيره.

الخيار /- تحسين إطار التعاون الجاري

46 - وافقت الهيئة والجهاز الرئاسي على شروط التعاون، من خلال بيان النوايا المشتركة الصادر عنهم. ويستند بيان النوايا المشتركة للتعاون إلى التقسيم الحالي للمهام كما عرض في الأقسام من ثالثاً إلى خامساً. ويمكن مواصلة تعزيز هذا الإطار الحالي للتعاون من أجل تحسين فعالية وكفاءة عمل المنظمة في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، دون تغيير التقسيم الحالي لمهام ومسؤوليات الهيئة والجهاز الرئاسي. وفي حين أنه بموجب هذا الخيار لن يتم نقل أنشطة الموارد الوراثية النباتية من الهيئة إلى المعاهدة، إلا أنه يمكن تعزيز وتحسين التعاون بين الهيئة والجهاز الرئاسي وأمانتيهما لضمان اتساق السياسات وتكميل عمل الطرفين وأمانتيهما. وعلى مستوى البرنامج، يذكر أنه بموجب القرار 7/2009، دعا الجهاز الرئاسي إلى "تنسيق أمانتي الهيئة والجهاز الرئاسي وكذلك بين الهيئة والجهاز الرئاسي لضمان إيلاء الاهتمام الكافي لقضايا الموارد الوراثية، وإدماج قضايا الموارد الوراثية بصورة ملائمة في البرنامج العادي للمنظمة، والخطة المتوسطة الأجل، والإطار الاستراتيجي".

الخيار 2- النقل التدريجي لمهام وأنشطة محددة إلى الجهاز الرئاسي على أساس كل حالة على حدة

47 - يقترح هذا الخيار بحث إمكانية النقل التدريجي لأنشطة معينة للموارد الوراثية النباتية من الهيئة إلى المعاهدة. ويمكن بحث نقل المهام والأنشطة على أساس تناول كل حالة على حدة، ويمكن وضع معايير لتحديد ما إذا كان ينبغي نقل مهمة معينة إلى الجهاز الرئاسي أو بقاوتها لدى الهيئة. وفي هذا السياق، ينبغي ملاحظة أن تغيير المسؤوليات ونقل مهام وأنشطة معينة سيقتضي في بعض الأحوال إشراك أجهزة أخرى، مثل مؤتمر المنظمة وأو إجراء تغييرات محددة في الصكوك القائمة.

الخيار 3- نقل جميع أنشطة الموارد الوراثية النباتية من الهيئة إلى الجهاز الرئاسي

48 - يتضمن هذا الخيار نقل جميع الأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية من الهيئة إلى الجهاز الرئاسي. وفي هذا الخيار، ستواصل الهيئة التعامل مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة فيما يتعلق بالقضايا المشتركة بين القطاعات (مثل التكنولوجيا الحيوية، والحصول على الموارد الوراثية واقتسام منافعها، وتغير المناخ، وأهداف ومؤشرات التنوع البيولوجي، وغير ذلك). وستواصل الهيئتان الحكوميتان الدوليتان تعاونهما ودعم كل منهما للأخر في الأنشطة التي تخص كل منهما.

49 - ويرتبط كل من هذه الخيارات بمترتبات واعتبارات لها مزايا وعيوب، وهذا يتوقف على الأولويات. ويقدم القسم سابعاً بعض الاعتبارات الأولية التي قد يجدها الجهاز الرئاسي والهيئة مفيدة لتحديد أي الخيارات يفضلها كل منها فيما يتعلق بالمهام والأنشطة. وعلى ضوء المزيد من التعليمات الصادرة من الجهاز الرئاسي والهيئة، يمكن مواصلة تحديد مزايا وعيوب الخيارات وتوضيحها فيما يتعلق بالمهام والأنشطة، وفقاً لما طلبه الجهاز الرئاسي. ويمكن للجهاز الرئاسي أيضاً تقديم توصيات إلى المجتمع الحالي فيما يتعلق بمهام وأنشطة فردية إذا رأى ضرورة لذلك.

سابعاً - اعتبارات أولية فيما يتعلق بنقل المهام والأنشطة

50 - قد تكون هناك متربات محددة لأي نقل للمهام والأنشطة من الهيئة إلى الجهاز الرئاسي، وقد يتطلب إجراءات محددة وينطوي على مزايا وعيوب مختلفة. ويقدم هذا القسم مشروع تجميع أولي مختصر وغير حصري لبعض الاعتبارات الأولية التي قد تكون لها صلة بتحديد عمليات النقل المحتملة. وعند تحديد ما إذا كان ينبغي نقل مهام أو أنشطة محددة إلى الجهاز الرئاسي أو بقاوتها لدى الهيئة، فإنه يمكن أن توافق الهيئة والجهاز الرئاسي أولاً على الاعتبارات ذات الصلة ثم يتخذان في الخطوة التالية مقراراً بشأن كل مهمة ونشاط مع مراعاة الاعتبارات المتفق عليها.

تركيز المهام والأنشطة في هيئة حكومية دولية واحدة

51 - إن تركيز المهام والأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في هيئة حكومية دولية واحدة وأمانة واحدة يمكن أن يساعد على تجنب ازدواجية العمل، ويساهم في تنسيق السياسات والبرامج والأنشطة ذات الصلة. وفيما يلي يمكن أن يؤدي إلى تبسيط كامل لجميع المهام والأنشطة في الأطر المحلية لغرض التنفيذ. وبالمثل، فإن تركيز المهام والأنشطة ذات الصلة يمكن أن يؤدي إلى تبسيط التنسيق على المستوى الوطني ويساهم في تنفيذ خطة العمل الموحدة والبيروقراطية التي قد توجد في البلدان. وبعبارة أخرى، يمكن أن يساعد تركيز المهام على ترشيد الموارد ويشجع على تحقيق المزيد من الاتساق. غير أنه ينبغي ملاحظة أن التنسيق سيظل ضرورياً مع هيئات وصكوك أخرى ذات صلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وخاصة اتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك الأجهزة الرئيسية والدستورية الأخرى في منظمة الأغذية والزراعة.

الشمول

52 - تضم منظمة الأغذية والزراعة حالياً 191 دولة عضواً بالإضافة إلى منظمة واحدة يمثلها الاتحاد الأوروبي، وعضو منتبه واحد تمثله جزر فارو. وتضم عضوية الهيئة 172 بلداً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتضم المعاهدة الدولية 129 طرفاً متعاقداً. ونتيجة لذلك، فإن الصكوك، والقرارات، والتوصيات تتسم بمستويات مختلفة من الشمول والتغطية الجغرافية، وهذا يتوقف على ما إذا كان مؤتمر المنظمة أو الهيئة أو الجهاز الرئاسي يتفاوض بشأنها، أو يعتمدها، أو يدعمها، أو يقرها. وتحصل الصكوك الرئيسية عادةً بما في ذلك التقرير عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم وخطط العمل العالمية، والتي يتم إعدادها بتوجيه من الهيئة أو عن طريق التفاوض، على موافقة مؤتمر المنظمة أو يقوم باعتمادها. وتمثل أرقام العضوية هذه بطبيعة الحال مجرد صورة وقتنية، وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الافتراض بأن عضوية المعاهدة ستزيد بمرور الوقت، كما يتضح الآن من سرعة عمليات التصديق/الانضمام منذ بدء نفاذ المعاهدة.

الجوانب الإدارية والمالية والقانونية

53 - ستكون هناك اعتبارات إدارية ومالية وقانونية يلزم مواصلة تحليلها عند إعداد خيارات لضمان الاتساق والتكامل بين الهيئة والجهاز الرئاسي للمعاهدة. وقد يحتاج الأمر إلى توجيه من الأجهزة الرئيسية للمنظمة مثل المجلس والمؤتمرات.

مضمون القرارات وتأثيرها

54 - من المتوقع أن يؤدي استعراض المنظمة الداخلي للأجهزة الدستورية، مع إشارة خاصة إلى الأجهزة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة¹³، مثل الجهاز الرئاسي للمعاهدة، إلى درجة عالية من الاستقلال الوظيفي والإداري. ويمكن أن تكون لهذا الاستقلال آثار إيجابية على الشكل المؤسسي العالمي للجهاز الرئاسي، وبالتالي على تأثير مقرراته على المستويين الدولي والمحلي. ومن ناحية أخرى، قامت الهيئة دون شك بدور حاسم في وضع سياسات دولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وينبغي أيضاً ملاحظة أن الهيئة تبحث حالياً وضعها داخل الإطار المؤسسي للمنظمة. وقد طلبت الهيئة في دورتها العادية الثانية عشرة إلى أمينها إعداد تحليل للقيود المحتملة لوضع الهيئة الحالي، وتحليل وتقييم مزايا وعيوب أي تغيير محتمل في وضع الهيئة بالنسبة للجهاز الرئاسي للمنظمة.

طلبات المعلومات/التعيين

55 - يطلب الجهاز الرئاسي وكذلك المنظمة، من خلال هيئتها، معلومات، وتقديرات قطرية، وتعيين جهات تنسيق وطنية بصورة منتظمة. ويمكن أن يؤدي هذا في بعض الأحيان إلى عبء مفرط في الإبلاغ بالنسبة للبلدان ويساهم ارتكاكاً في بناء الهياكل الوطنية، بما في ذلك تعيين جهات التنسيق الوطنية. ويمكن أن يساعد تركيز جميع المهام والأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية على تبسيط وتوضيح مثل هذه الطلبات. ومن ناحية أخرى، فإن تحسين التنسيق بين أمانتي الهيئة يمكن أن يساعد أيضاً على تحسين الفعالية.

عمل الهيئة المتعدد القطاعات

56 - إن مسألة ما إذا كانت المهام والأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية ينبغي بقاوها في الهيئة أو نقلها إلى الجهاز الرئاسي تمس أيضاً الرؤية الخاصة بعمل الهيئة في المستقبل. فالهيئة مسؤولة حالياً عن التنسيق العام في إطار المنظمة للعمل الذي يشمل كافة الموارد الوراثية ذات الصلة بالأغذية والزراعة. وكما ذكر من قبل، فإن المادة 17-3 من المعاهدة الدولية ذاتها تطلب من الأطراف المتعاقدة في المعاهدة الدولية أن تتعاون مع هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لدى منظمة الأغذية والزراعة في إجراء عمليات إعادة تقييم دورية لحالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم لتسهيل تحديث خطة العمل العالمية المتتابعة المنصوص عليها في المادة 14 من المعاهدة الدولية. وهذا التفويض الواسع للهيئة الذي يتوقع من الأطراف المتعاقدة في المعاهدة الدولية أن تقدم فيه إسهامات كبيرة فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية، يتطلب بيئة تمكينية لواءمة العمل المتعدد التخصصات وتحسين أوجه التآزر بين الإدارات الفنية ذات الصلة داخل المنظمة وبين المنظمة ومنظمات دولية أخرى. ويستفيد كل قطاع من قطاعات الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من خبرة الهيئة في تقييم حالة الموارد الوراثية لقطاعات أخرى وتطوير استجابات عالمية في مجال السياسات لهذا الغرض. ونقل جميع المهام والأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية التي أجرت الهيئة تقييماً لها

¹³ انظر الوثيقة CL 137/5 ، تقرير الدورة الثامنة والثمانين للجنة الشفرون الدستورية والقانونية ، الفقرات 7-22.

وتطورت لها استجابات عالمية محددة في مجال السياسات، يمكن أن يجرد الهيئة على المدى الطويل من دورها الهام كمنتدي تنسيقي لجميع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة. ويمكن أيضاً أن يثير تساؤلات عن النهج العام للهيئة كما عبر عنه العلم الخاص ببرنامج العمل المتعدد السنوات لعام 2017: حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم.

الهيئات الفرعية

57 - تقدم جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التابعة للهيئة المشورة العلمية والفنية لهذه الهيئة. وتقوم جماعة العمل بما يلي: استعراض الحالة والقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي الزراعي في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتقديم المشورة والتوصيات للهيئة بشأن هذه المسائل، وبحث التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الهيئة بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وكذلك بشأن أي مسائل أخرى أحالتها اللجنة إلى جماعة العمل، وإبلاغ الهيئة عن أنشطتها. وفي حالة نقل جميع الأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية إلى الجهاز الرئاسي، فإنه قد يتبعن إعادة النظر في الحاجة إلى جماعة العمل التابعة للهيئة. غير أنه ينبغي ملاحظة أن المادة 3-19 (هـ) من المعاهدة الدولية تتضمن تفويضاً للجهاز الرئاسي "لدراسة، وإنشاء، رهنا بتوفّر الأموال الضرورية، الأجهزة الفرعية التي قد تلزم، وتحديد اختصاصاتها، وكيفية تشكيّلها."

ثامناً - التوجيهات المطلوبة

58 - قد يرغب الجهاز الرئاسي فيما يلي :

- (1) أن يعبر عن وجهة نظره فيما يتعلق بالاعتبارات والخيارات الواردة في هذه الوثيقة؛
- (2) أن يوصي بالخطوات المشتركة التالية التي قد ترغب الهيئتان في بحثها لإجراء استعراض مشترك لتقسيم مهام وأنشطة الهيئتين بغية موافلة تيسير وتحسين اتساق السياسات وتكامل عملهما، كي تنظر فيها الهيئة؛
- (3) أن يطلب إلى أمينه إبلاغ أمانة الهيئة بوجهة نظر الجهاز الرئاسي وتوصياته؛
- (4) أن يطلب إلى أمينه أن ينفذ مع أمين الهيئة التوصيات المشتركة لكل من الهيئة والجهاز الرئاسي.